Boycotting the parliamentary elections Jordan for the year 1997 and the position of the Muslim Brotherhood towards it

Dr. Layla Adel Abdel Qader
Baghdad College High School for the Distinguished / Ministry of Education
niasnias92@yahoo.com

DOI: https://doi.org/10.31973/aj.v2i145.4141

Abstract

It seems that the Jordanian government faced problems during the elections that were held in 1997, and these problems resulted from the position of some political parties that were objecting to the democratic approach that the Jordanian government was trying to promote and reflect on the international community as it pursues democratic methods in building the state, led by the parties that were It strongly opposes it and questions this approach (the elections), which is the Muslim Brotherhood movement. From the window, we must point out the role played by King Hussein bin Talal, as he made tours in many Jordanian governorates, especially those that witness the influence of the Muslim Brotherhood in them, to push them to large popular participation in the elections. The issue of boycotting the elections practiced by some parties and forces that was raising The slogan of national reform, and the representative in the Jordanian parliament no longer represented the nation, but was striving to achieve what his clan and government aspired to, and for this the state began to support some parties at the expense of others, especially the National Constitutional Party, to be its supporter with approval towards other parties that are trying to undermine the democratic elections that drawn up by the government for the year 1997.

Keywords: elections - boycott - Muslim Brotherhood - one vote

مقاطعة الانتخابات النيابية الأردنية لعام ١٩٩٧
وموقف الإخوان المسلمين منها

د. ليلى عادل عبد القادر
ثانوية كلية بغداد للمتميزين
وزارة التربية

(مُلَخَّصُ البَحث)

يبدو ان الحكومة الأردنية واجهت مشاكل إبان الانتخابات التي عقدت عام ١٩٩٧، وهذه المشاكل نتجت من موقف بعض الأطراف السياسية التي كانت تعترض على النهج الديمقراطي الذي كانت تحاول تعزيزه الحكومة الأردنية وتعكسه للمجتمع الدولي على أنها تنتهج الطرق الديمقراطية في بناء الدولة وتأتي في مقدمتها الأحزاب التي كانت تعارضه بشدة وتشكك في هذا النهج (الانتخابات)، وهي حركة الإخوان المسلمين. ومن نافذة القول لابد ان نشير للدور الذي قام به الملك الحسين بن طلال، إذ قام بجولات في العديد من المحافظات الأردنية ولاسيما التي تشهد نفوذاً للإخوان المسلمين فيها، لدفعهم للمشاركة الشعبية الكبيرة في الانتخابات، ان قضية مقاطعة الانتخابات التي مارستها بعض الأحزاب والقوى التي كانت ترفع شعار الإصلاح الوطني، ولم يعد النائب في البرلمان الأردني يمثل الأمة، بل كان يسعى لتحقيق ما تطمح إليه عشيرته والحكومة، ولهذا بدأت الدولة بدعم بعض الأحزاب على حساب البعض الآخر وبالأخص الحزب الوطني الدستوري ليكون الداعم لها بموافقة تجاه الأحزاب الأخرى التي تحاول تقويض الانتخابات الديمقراطية التي ترسمها الحكومة لعام ١٩٩٧.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات – المقاطعة – الاخوان المسلمين – الصوت الواحد

المقدمة

جاءت مقاطعة الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧ نتيجة لموقف المعارضة لاسيما (الإخوان المسلمين) من مجموعة قضايا رئيسة في مقدمتها الرفض المستمر للإخوان في البرلمان، وفي هذا الوقت كانت الأردن تواجه تراجعاً في الحريات العامة منذ أن فرضت الحكومة من خلال الممارسات العسكرية قيوداً على نشاط البرلمانيين والأحزاب السياسية والصحفية وقدم الإخوان المسلمين أمام محكمة امن الدولة دليلاً على تعرضهم للرقابة المشددة .

تناول البحث دراسة البيئة السياسية وظروف الانتخابات لعام ١٩٩٧ في الأردن من خلال دراسة المرحلة التحضيرية للانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧ الأردنية، وما يميزها من انقسام عميق في الحياة السياسية بشأن الموقف من المشاركة في الانتخابات، بأجواء سادتها اللامبالاة والإحباط في الأوساط الشعبية والطبقات الوسطى.

وجاءت أهمية الموضوع من خلال التعرف على بعض الإيجابيات والسلبيات المقاطعة منها التزام الأقلية برأي الأكثرية ، وممارسة التعددية في الرأي ومخاطبة الرأي العام كإيجابيات ام سلبياتها عدم المشاركة السياسية الفاعلة في الحياة البرلمانية له مخاطر كبيرة على استقرار وامن الأردن في المدى البعيد ، بالضغط على التيارات والأحزاب السياسية ومنها جماعة الإخوان يمكن ان يحول البعض منها إلى العمل السري أو إلى التطرف وربما إلى استعمال العنف ، وعلى غرار ما حدث ويحدث في عدد من الدول العربية الشقيقة التي تعاني من أعمال التطرف فيها .

ويأتي بحثي من بين دراسات وبحوث قيمة درست هذا الموضوع ، وكيف حاولت الحكومة الأردنية التوصل إلى حل لإنهاء الأزمة (المقاطعة) مع إخوان المسلمين عن طريق الحوار والخروج بنتائج مرضية .

تحاول الباحثة في دراستها الإجابة عن عدّة أسئلة ، وهي ، ما هي الأسباب الرئيسة لمقاطعة الانتخابات ١٩٩٧؟ وما هي السبل والطرق التي انتهجتها الحكومة الأردنية لحل الأزمة ومشاركة جميع الأحزاب والجهات السياسية في الانتخابات لعام ١٩٩٧ ، وهل كان لإخوان المسلمين دوراً بارزاً بهذه المقاطعة ؟

ومن خلال المصادر التي توفرت لدى الباحثة قسمت الباحثة بحثها إلى مبحثين ، تضمن المبحث الأول البيئة السياسية وظروف انتخابات ١٩٩٧ والمرحلة الأولية لمقاطعة الانتخابات والأسباب الرئيسة لمقاطعة الانتخابات ، وتناول المبحث الثاني المقاطعة ونتائج عملية المقاطعة وإيجابيات وسلبيات المقاطعة .

ان المنهج المتبع في دراسة الموضوع هذا المنهج التأريخي فبحكم طبيعة الموضوع كان ضرورياً اعتماد هذا المنهج لقراءة وتتبع الأحداث التاريخية .

وقد اعتمدت الباحثة على العديد من المصادر العربية فضلاً عن الرسائل و الاطاريح والبحوث المنشورة بالجريدة الرسمية الأردنية وكان أهم تلك المصادر هاني الحوراني – ايمن ياسين المرشد إلى مجلس الأمة الثاني عشر ١٩٩٧ –٢٠٠١ ، وهاني الحوراني وآخرون دراسات في الانتخابات النيابية الأردنية ١٩٩٧ ، ومحمد عبد القادر أبو فارس صفحات من التاريخ السياسي للإخوان المسلمين ، والذي ارفد بحثها في جميع مباحثه ؛ وكذلك اعتمدت الباحثة عن ويومينغ تشيين دور الانتخابات النيابية في التحول الديمقراطي – الحالة الأردنية

الفترة ١٩٨٩-٢٠١٣ ، فضلاً عن بحث منشور غازي صالح نهار الانتخابات النيابية وظهور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية الأردنية الفترة ١٩٨٩ – ١٩٩٧ ،الذي ارفد البحث بمعلومات قيمة وغيرها العديد من المصادر التي أرفدت الباحثة في بحثها .

المبحث الأول

البيئة السياسية وظروف انتخابات ١٩٩٧ والمرحلة الأولية لمقاطعة الانتخابات والأسباب الرئيسة لمقاطعة الانتخابات

اولاً- البيئة السياسية وظروف انتخابات ١٩٩٧ :

بدأت المرحلة التحضيرية للانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧ (الجريدة الرسمية الأردنية ، العدد ٤٢٠٤-٤٢١٨ ، ١٩٩٧، ص٣٣٤٥) في ظروف تميزت بانقسام عميق في الحياة السياسية بشأن الموقف من المشاركة في الانتخابات ، بأجواء سادتها اللامبالاة والإحباط في الأوساط الشعبية والطبقات الوسطى، وأثرت في البيئة السياسية المحيطة بالانتخابات جملة من التطورات المحلية والإقليمية والدولية التي يمكن ان تفسر الاستقبال الشعبي الفاتر للانتخابات والانقسام السياسي العميق في الموقف (الحوراني- ايمن ياسين، ١٩٩٩، ص٣٠؛ الأمانة العامة لمجلس النواب الأردني الثالث عشر ١٩٩٧-٢٠٠١ ، ٢٠٠١، ص١٧).

ويمكن القول ان بعض هذه الظروف كانت مباشرة ، وبعضها الآخر حدث على مدى مدة زمنية أطول ، وان كانت آثارها غير مباشرة إلاّ أنه كان له واقع كبير في مجمل العملية السياسية . (الحوراني وآخرون، ٢٠٠٢، ص١٦) ومن أهم تلك العوامل والظروف ، فعلى الصعيد الداخلي : تراجع مناخ الوفاق الوطني والمصالحة وانقطاع الحوار بين الحكومة والمعارضة حول القضايا الخلافية (الحوراني – ايمن ياسين ، ١٩٩٩، ص٣٠) منها قانون الصوت الواحد (الجريدة الرسمية الأردنية، العدد ٣٩١٧ ، ١٩٩٧، ص٦٠٦؛ نهار ، ٢٠٠١ ، ص٧١ ؛ الرأي (جريدة) ، العدد ٩٦٤٤، ١٩٩٣) وإصداره القانون المؤقت للمطبوعات والنشر رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٧ (الجريدة الرسمية الأردنية ، العدد ٤٢٠٤-٤٢١٨، ١٩٩٧ ، ص٢٢٢٦؛ طالب عوض، ٢٠٠٠ ، ص٦١؛ هايل مفلح ودعان الدعجة، ٢٠٠١ ، ص٢١١) قبل الانتخابات بعدة أشهر وتمخض عنه غلق ثلاث عشر صحيفة أسبوعية وما رافقته من تضييق للحريات العامة والرأي العام (أبو العماش العدوان ، ٢٠١٣ ، ص١٨٣؛ محمد أبو رمان وآخرون، ٢٠١٤ ، ص٨٧) .

وقرار مجلس النواب الثاني عشر في جلسته الثالثة عشر في الدورة العادية الرابعة المنعقدة بتأريخ السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٩٧ الموافقة على القانون المؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٩٣ قانون معدل لقانون انتخاب مجلس النواب (المملكة الأردنية الهاشمية ،

مجلس النواب ، رقم ١٨٧/٢٩، ١٩٩٧) . المنبثق عن وجود حوارات ونقاشات ضرورية في ظل الأجواء الانتخابية وتصاعد الاستياء من سياسات الحكومة الاقتصادية ومن التطبيع المتسارع مع إسرائيل، في الوقت الذي جمدت فيه الأخيرة تقييد الاتفاقية الموقعة مع السلطة الوطنية الفلسطينية ، واعتمدت برامج استفزازية لتوسع المستوطنات وإقامة المزيد منها بالقدس فضلا عن تعطيل المفاوضات مع سورية ولبنان ، وتعزيز الكيان الصهيوني لهوة بين المواطنين والحكومة جراء إدراكهم حجم العزلة العربية التي تحيط بالأردن التي نجمت عن الاندفاع في السلام مع الكيان الصهيوني من ناحية وعن تخبط السياسات الرسمية في معالجة ذيول تداعيات حرب الخليج الثانية (الحوراني – ايمن ياسين ، ١٩٩٩، ص٣٠ ؛ الرأي (جريدة)، العدد ٩٩١٢ ، ١٩٩٧) .

وظهور الحكومة كطرف فاعل في العملية الانتخابية من أجل التأثير على نتائجها وما رافق ذلك من شكوك وريبة لدى الكثيرين من عدم إمكانية تحقيق النزاهة والعدالة في الانتخابات ، فضلاً عن ما رافقها من أخطاء ونقد للإجراءات العامة للانتخابات لقد أسهمت هذه الظروف وغيرها في عدم القدرة على التوصل إلى صيغة تفاهمية بينهما ، الأمر الذي دفع في اتجاه مقاطعة الانتخابات من خلال أكثر من نصف الأحزاب السياسية وعلى رأسهم جماعة الإخوان المسلمين . (الحوراني وآخرون ، ٢٠٠٢ ، ص١٦ ؛ الرأي (جريدة) ، العدد ١٠٧٥ ، ١٩٩٧) .

ثانياً– المرحلة الأولية لمقاطعة الانتخابات :

لقد جاءت مقاطعة الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧ نتيجة لموقف المعارضة خاصة (الإخوان المسلمين)[*١] من مجموعة قضايا رئيسة (الحوراني وآخرون ، ٢٠٠٢، ص١٦ ؛ الأمانة العامة لمجلس النواب ، ٢٠٠١ ، ص١٧) . في مقدمتها الرفض المستمر للإخوان في البرلمان .

بدأ الإخوان يشعرون أن الحكومة تراقبهم (حمزة منصور ، ١٩٩٨، ص١٠–١٦). وفي هذا الوقت كانت الأردن تواجه تراجعاً في الحريات العامة منذ ان فرضت الحكومة من خلال الممارسات العسكرية قيوداً على نشاط البرلمانيين والأحزاب السياسية والصحفيين ، كما قدم

[*١] تعد جماعة إخوان المسلمين في الأردن أول جماعة إسلامية ذات صبغة دينية تأسست في إمارة شرق الأردن عام ١٩٤٥ وتم تأسيسها على يد الحاج عبداللطيف أبو قورة وإخوانه الذين تقدموا بطلب إلى الحكومة الأردنية يدعون فيه الحكومة السماح لهم بممارسة عملهم تحت منظمة جمعية إسلامية تحت اسم جمعية إخوان المسلمين ، حيث صدر عن رئاسة الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٩ كانون الثاني ١٩٤٦ السماح للوجيه إسماعيل بك البلبسي وإخوانه من تأسيس جمعية في شرق الأردن تدعى (جمعية إخوان المسلمين). ينظر:= =خليل إبراهيم الحجاج ، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية ، عمان ، ١٩٩٧ ، ص٧٠ ؛ عبد الحليم مناع العدوان ، (التعددية الحزبية السياسية في الأردن – الأحزاب السياسية أنموذجاً)، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (مجلة) ، العراق ، العدد ٣١ ، ٢٠١٢ ، ص٤٩ .

الإخـوان المسـلمون امـام محكمـة امـن الدولـة دلـيلاً علـى تعرضـهم للرقابـة المشـددة .(http://www.dft.gov.ps/index.php?)

ولتقديم اتهامهم بالمراقبة الحكومية ، أصدر الإخوان بياناً في مؤتمرهم الصحفي في ٦ تموز ١٩٩٦ (Wisam Hazimeh, 2015, P.١١٥) بناءً على أوامر حكومة عبدالكريم الكباريتي [٢*] وتحدث الجماعة في هذا المؤتمر عن العدالة لمحكمة أمن الدولة ،فقد تمت إدانة عدد من أعضاء جماعة الإخوان لانتقادهم الملكية كجزء من نشاطهم في مجلس النواب (Wisam hazimeh,2015,P.١١٥) .

وتضمن البيان الطلب التالي:

العفو عن جميع المحكوم عليهم من قبل المخابرات والتحقيق في جميع مجالات العنف النفسي والجسدي ضد السجناء في زنازين المخابرات ومعاقبة المسؤولين عنها ووقف حبس الأبرياء ووقف إثارة الأزمة الداخلية (أبو فارس د. ت ص١٤٢) . على الرغم من الدعاية التي تلقاها بيان الإخوان المسلمين في ١٩ آذار ١٩٩٧ أعاد الملك تعيين عبد السلام المجالي [٣**] للإشراف على الانتخابات [٤*] ، لذلك قاطع الإخوان المسلمين انتخابات عام

[٢*] ولد في عمان عام ١٩٤٩ وحصل على بكالوريوس إدارة أعمال مالية من الولايات المتحدة الأمريكية ودرس ثلاث سنوات في علم الجيولوجيا الجامعة الأمريكية في بيروت، عمل في عدة شركات وأسس مكتباً لأعمال الصرافة كما عمل مستشاراً مالياً في نيويورك حتى عام ١٩٨٦ فاز بعضوية مجلس النواب الحادي عشر ١٩٨٩ أصبح وزيراً للسياحة والآثار لمرتين الأولى كانون الأول ١٩٨٩ والثاني حزيران ١٩٩١ ، ثم وزيراً للعمل تشرين الثاني ١٩٩١ حتى أيار حيث فاز بعد ذلك بعضوية مجلس النواب الثاني عشر ١٩٩٣ ، ثم وزيراً للخارجية ثم رئيس الوزراء . ينظر: مؤلف جماعي ، الأحزاب السياسية الأردنية – عرض موجز ، عمان، ١٩٩٧ ، ص١٤٣ ؛ محمد المصالحة ، الدليل النيابي المصور لأعضاء مجلس النواب الحادي عشر والثاني والثالث عشر (١٩٨٩-٢٠٠١) ، عمان ، ٢٠٠٣، ص٨٤ .

[٣*] ولد في مدينة الكرك عام ١٩٢٥ ، وحصل على درجة البكالوريوس في الطب من جامعة دمشق بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٤٩ ، وزميل كلية الجراحين الأمريكية منذ عام ١٩٦١ ، وتقلد العديد من الوظائف وخلال المدة من عام ١٩٤٨-١٩٦٩ ، وفي عام ١٩٦٩ عين وزيراً للصحة وظل متحفظاً بهذا المنصب حتى عام ١٩٧٠، ثم عين وزيراً للصحة ورئاسة الوزراء ، وظل هذا المنصب حتى ٢٢ أيار ١٩٧١ ، ثم عين ثانياً وزيراً للدولة لشؤون رئاسة الوزراء ، وظل بهذا المنصب حتى ١٨ آب ١٩٧١ وعين رئيساً للتعليم ووزير الدولة= =لشؤون =الرئاسة ، ورئيس الجانب الأردني في الوفد الأردني الفلسطيني المشترك لمؤتمر السلام الذي عقد في عام ١٩٩١ والمحادثات الثنائية الأردنية الإسرائيلية في واشنطن. ينظر: سامر حجازي موسوعة الشخصيات الأردنية ، عمان، ١٩٩٢، ص٢٠٢-٢٠٣ ؛ احمد سلطان صالح نعمانة ، التجربة الحزبية الراهنة وآثارها في الحياة السياسية الأردنية ما بين ١٩٨٩-٢٠٠٨ " تحليل وتقييم" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، ٢٠١٠ ، ص٦١ ؛ محمد سمحان ، اعلام وشخصيات من بلادي ، ج١ ، عمان ، ١٩٩٨ ، ص٢١-٢٩ .

[٤*] تأسست محكمة امن الدولة عام ١٩٥٩ بموجب قانون الطوارئ كقانون استثنائي وكسب الأحكام العرفية ، تم أنشاء محكمة امن الدولة للنظر في قضايا الخيانة والمخدرات والتجسس والإرهاب ، وتألفت من ثلاثة قضاة عسكريين وثلاثة قضاة مدنيين . ومع ذلك، تم تهميش دور القاضي المدني في المحكمة على الرغم من إنهاء قوانين الطوارئ في عام ١٩٨٨ وإعادة الحياة السياسية والبرلمانية استمرت المحكمة في العمل . ينظر : قانون محكمة امن الدولة رقم ١٧ لعام ١٩٥٩ ، تمت زيارة الموقع في ٢٠ شباط ٢٠٢٢ . وينظر الموقع: :http://www.dft.gov.ps/index.php?option=com.dataentry&pid=12&leg_id=20647

١٩٩٧ رسمياً معلنين ان نظام الصوت الواحد [٥**] جعل من المستحيل عليهم المشاركة بالإضافة إلى مراقبة الحكومة لهم ، دفعهم إلى مقاطعتهم . (عميش ، ٢٠٠٨ ، ص٢٠٤-٢٠٧)

الأسباب الرئيسة لمقاطعة الانتخابات:

١- الخشية من تبني الدولة للحزب الوطني الدستوري [٦***]، إذا كانت هناك إشارات عديدة تدل على أنه ساد اعتقاد لدى الحركة الإسلامية بأن قيام الحزب الوطني الدستوري في أيار ١٩٩٧ كحصيلة اندماج لتسعة أحزاب وسطية موالية للسياسات الحكومية سيكون مقدمة لتنبي الدولة لهذا الحزب وتوفير الدعم له ليصبح ركيزة للحكم ، والتضييق على القوى المعارضة ، ولاسيما على الحركة الإسلامية لتهميش نفوذها ودورها. (الحوراني وآخرون، ٢٠٠٢ ، ص١٣ ؛ طالب عوض ، ٢٠٠٠، ص٣٤-٣٥)

٢- الابتعاد المؤقت عن المشاركة في السلطتين التشريعية والتنفيذية حيث كانت جماعة الإخوان المسلمين قد عقدت بتاريخ الثاني والعشرين من كانون الثاني ١٩٩٧ ندوة داخلية للحوار بشأن المشاركة في الحكومة وقد قدم أحد أبرز تياري القومي في أوساط جبهة العمل الإسلامي تزعمه عبدالله العكايلة [٧*]ورقة عمل على جانب كبير من الأهمية، جاء

[٥**] هو نفس رئيس الوزراء الذي ادخل نظام الصوت الواحد ، القانون المؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٧ والذي تضمن إجراء تعديل على الجدول الملحق بالقانون الأصلي الخاص بتقسيم الدوائر الانتخابية حيث حدد المقاعد التي تعود إلى ثلاثة من المحافظات الجديدة وهي محافظة العقبة وتضم مقعدين للمسلمين ومحافظة مآدبة التي أصبحت دائرة مستقلة عن دوائر عمان ، بعد ان كانت تسمى بدائرة عمان السادسة وتضم ثلاثة مقاعد اثنين للمسلمين وواحد للمسيحيين بحسب القانون أصبحت العاصمة تضم ست دوائر هي الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة ودائرة بدو الوسط بعد ان كانت دائرة مستقلة بذاتها وتضم مقعدين للمسلمين . ينظر: الجريدة الرسمية الأردنية، العدد ٢٢٢٩، ٦ أيار ١٩٩٧ ؛ يوسف سلامة حمود المسيعدين التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في الأردن ١٩٨٩-١٩٩٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الدول العربية معهد البحوث والدراسات العربية ، مصر ، ٢٠٠١ ، ص٦١؛ سلطان محمد العطين ، التعددية السياسية في ظل قوانين الانتخابات النيابية في الأردن ١٩٨٩ -٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، عمان ، ٢٠٠٦ ، ص٤٨ .

[٦***] تأسس في ١٦ أيار ١٩٩٧ نتيجة لوحدة تسعة أحزاب وسطية وليبرالية ومحافظة على الاندماج في حزب واحد يرأسها ويتزعم بعضها بعض الشخصيات السياسية الأردنية ، ويبلغ عدد الأعضاء المؤسسين ٧٨٠ عضواً والمكتب التنفيذي ١٣ عضواً والقيادة التنفيذية ٥ أعضاء اللجنة المركزية ٥٠ عضواً وأعضاء الحزب= =٤٢٥٠ عضواً منهم ٤٠٠ ذكور ، و٢٥٠ إناثاً وهذه الأحزاب هي العهد والوحدوي العربي الديمقراطي وعد واليقظة والتقدم والعدالة الوطني والتجمع الوطني الأردني و الوحدويون والجماهير والحركة الشعبية الأردنية نتيجة لاندماج هذه الأحزاب تقلص عدد الأحزاب السياسية في الأردن وانتخاب عبد الهادي المجالي أمين عام للحزب وعلى فريد رئيس للمجلس المركزي . ينظر: عبد الحليم مناع أبو العماش ، التحول الديمقراطي في الأردن ١٩٨٩-٢٠٠٥ ، عمان ، ٢٠١٣ ، ص٢٦ ؛ احمد سلطان صالح نعامنة ، المصدر السابق ، ص٦١ ؛ مؤلف جماعي، الأحزاب السياسية الأردنية عرض موجز، عمان ، ١٩٩١ ، ص١٤٣.

[٧(*)] مواليد عيمة في محافظة الطفيلة بتاريخ الرابع من تشرين الثاني ١٩٤٥ ، أنهى المرحلة الابتدائية في عيمة في الطفيلة الثانوية في طولكرم وحصل على البكالوريوس في الإدارة العامة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في الجامعة الأردنية عام ١٩٧٥ ، وحصل على درجة الدكتوراه في الإدارة العامة من جامعة كاليفورنيا في الولايات المتحدة عام ١٩٨٢ ، وفاز في انتخابات المجلس النيابي العاشر لسنوات ٨٤-٨٨ انتخب نائباً في مجلس النواب الأردني عام ١٩٨٩ . ينظر : احمد تمرين العقرباوي وآخرون ، عظماء في

فيها ان المشاركة في الحكومة تنقل الحركة الإسلامية من دائرة الشعارات والبيانات إلى دائرة القرارات والممارسات، وقد استخلص من ندوة الحوار ضرورة ابتعاد الحركة الإسلامية عن السلطة التشريعية باعتبار ان ثقل الإسلاميين[٨**] فيها هو المدخل للمشاركة في الحكومة.(الحوراني وآخرون ، ٢٠٠٢، ص١٣١) إن مجلس النواب المنتخب في عام ١٩٩٧ سيواجه استحقاقات تتعلق بالحل على المسار الفلسطيني في إطار عملية السلام ، فإن غياب الإسلاميين عن البرلمان يجنبهم من وجهة نظر الحركة تحمل المسؤولية عن سياسات البرلمان والحكومة آنذاك تقليص مساحة الانفراج السياسي والديمقراطي في العلاقة مع الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني ، فضلاً عن تدهور الأوضاع الاقتصادية والظروف المعيشية لغالبية السكان. (الحوراني وآخرون، ٢٠٠٢، ص١٣٢)

٣- يضاف إلى ذلك وجود خلافات داخلية في أوساط الحركة الإسلامية أنتجت ما يطلق عليه تيار الصقور والحمائم [٩*]وهذا التيار له موقف متشدد ، إذ يحرم المشاركة بالوزارة وان كان يقبل المشاركة بالبرلمان بقصد إجراء الإصلاح التدريجي حتى يتحول إلى نظام إسلامي من وجهة نظرهم ، ومن ثم يكونون جزء من النظام الحاكم ويمثل هذا التيار محمد أبو فارس وهمام سعيد (أبو رمان ، ٢٠٠٧ ، ص٢٠ ؛ المسيعدين ، ٢٠٠١، ص٦٣)

وهناك رأي آخر يتناقض مع الآراء السابقة الذكر بحسب ما صرحت به جريدة " الدستور" ان الأسباب المعلنة لمقاطعة الإخوان ليست هي الأسباب الحقيقية فهي ليست

التأريخ الأردني وثائق ومنشورات أردنية ، ج١ ، عمان ، ١٩٩٦، ص٢١٧؛ إبراهيم غرايبة ، إخوان المسلمين في الأردن ١٩٤٦-١٩٩٦ ، عمان ، ١٩٩٧ ، ص٢٣٩ ؛ محمد المصالحة ، المصدر السابق ، ص٩٦ ؛ الدستور (جريدة) ، العدد ١٠٨٥٤ ، ٨ تشرين الثاني ١٩٩٧.

[٨**]ان الدعم الضمني للحزب الجديد من جانب حكومة عبد السلام المجالي ولمشاركة وزارة الداخلية بتسجيله بعد أيام قليلة من تقديم طاب التسجيل الحزب ، عزز الاعتقاد بأن الحزب المذكور سوف يضطلع بدور رئيس في الانتخابات المقبلة وسوف يحظى بالتمثيل الأكبر في مجلس النواب الثالث عشر ، وهو الأمر الذي آثار مخاوف في الحركة الإسلامية من تهديد دورها السياسي والبرلماني ومن احتمالات تحجيم نفوذها كما آثار قلقاً لدى أوساط سياسية= =واجتماعية عدة رأت في الحزب الجديد حزب دولة . ينظر: بشار زكي الخصاونة والأحزاب السياسية واثرها في الحياة السياسية في الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠١ ، ص١٤٨ .

[٩*] كان لعام ١٩٩٤ بمثابة إعلان عن صعود تيار جديد في الحراك التنظيمي داخل الجماعة ، اطلق عليه إعلامياً – لاحقاً تيار الوسط ، ويمثل عملياً جيل الشباب في الجماعة، الذي كانت له ملاحظات على كلا التيارين الصقور والحمائم ، وكان يرى ان مشكلة الصقور انهم يقدمون خطاباً نارياً بلا مضمون فعلي وواقعي ويشحنون أبناء الجماعة عاطفياً ثم يقفون عند حدود معينة لا يتجاوزونها في العلاقة مع النظام ، يتناقضون بين ادعاء أفكار سيد قطب والمشاركة في العملية السياسية ، أما تيار الحمائم على الجهة المقابلة فقد غلبوا مصالحهم الشخصية في العلاقة مع النظام على الاعتبارات الأخرى ، ولم يراعو تراجع الدولة عن المسار الديمقراطي ، ولا يفكرون في الخيارات البديلة – مثل المقاطعة- في العلاقات مع الدولة احتجاجاً على التراجع عن الديمقراطية والتضييق على الجماعة . ينظر: محمد سليمان أبو رمان ، نيفين بندقجي ، من الخلافة الإسلامية إلى الدولة المدنية – الإسلاميون الشباب في الأردن وتحولات الربيع العربي ، عمان ، ٢٠١٨ ، ص٥٧-٥٨.

أسباباً جديدة أو طارئة على الحياة السياسية الأردنية ، ولكن الإخوان احبوا ان يتميزوا خلفها لإخفاء السبب الحقيقي للمقاطعة وهو الهروب من أزمتهم الداخلية التي بدأت تتفاقم يوماً بعد يوم . وان لهذه الأزمة مظاهر كثيرة ، منها ما يعانيه الإخوان من أزمة داخلية وخلافات جوهرية حول العديد من القضايا المفصلية، وأن هذه الخلافات لم تعد محصورة في الأطر التنظيمية للإخوان المسلمين ، بل أصبحت حديث المجالس السياسية ومادة وسائل إعلام محلياً وخارجياً، ومن بين القضايا المختلف عليها جوهرياً المشاركة في في الحكم وطبيعة علاقة الإخوان مع النظام السياسي ومع مجمل القوى السياسية في الأردن (الدستور (جريدة)، العدد ١٠٨٢٨ ، ١٩٩٧)

وبدوري أرى ان هذا السبب يضاف إلى الأسباب الأخرى الرئيسة لمقاطعة الانتخابات ولا يعد هذا السبب هو السبب الرئيس الوحيد للمقاطعة بمعزل عن الأسباب السالفة للذكر، ولاسيما وان الوضع السياسي والاجتماعي في الأردن كان يؤكد على ما طرحه جماعة الإخوان المسلمين حول السبب الرئيس للمقاطعة .

المبحث الثاني

المقاطعة ونتائج عملية المقاطعة وإيجابيات وسلبيات المقاطعة

أولاً- المقاطعة :

خلال مدة عمل المجلس النيابي ١٩٩٣ التي استمرت أربع سنوات عملت الأحزاب السياسية بكل ما تستطيع تعديل قانون الانتخاب وإلغاء قانون الصوت الواحد معتبرة ذلك عقبة في وجه الإصلاح والمشاركة السياسية وإصرار الحكومة على إجراء الانتخابات للمجلس النيابي الثالث عشر لعام ١٩٩٧ وفقاً لقانون الصوت الواحد ، دفع بحزب جبهة العمل الإسلامي إلى إعلان مقاطعة الانتخابات ، وعدم المشاركة فيها إلى حين توفر ظروف مناسبة يقبلها الحزب . (عريب الرنتاوي وآخرون ، ٢٠١٧ ، ص١٠٨) بناءً على ذلك أعلنت جماعة الإخوان يوم الثامن من تموز ١٩٩٧ عن قرارها بمقاطعة الانتخابات ترشيحاً وانتخاباً. (الحوراني- ايمن ياسين ، ١٩٩٩، ص٣١) ليس انعزالاً سياسياً أو تخلياً عن العمل العام ، ولكنه مراجعة للعملية السياسية ومحاولة التصدي للتردي الديمقراطي وحماية ما تبقى أو استرجاع ما سلب ، وقد جاء ذلك في بيان أصدرته الجماعة يوم السبت الثاني عشر من تموز ١٩٩٧ ، جاء على " لماذا يقاطع الإخوان المسلمون الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧" حول هذا القرار تتباين ردود الفعل بين مؤيدين يطالبون بتعميم وبين معارضين يعتبرونه سلبياً .(محمد عبد الكريم بمحافظة ، ٢٠٠١، ص١٠٥)

وفسرت الموقف بأنه ينطلق من غيرتها على مصلحة الوطن والأمة (الحوراني– ايمن ياسين ، ١٩٩٩، ص٣١؛ سلطان محمد العطين، ٢٠٠٦، ص٥٠؛ الأمانة العامة لمجلس الأمة ، ٢٠٠١) ، وبررت الجماعة قرار المقاطعة بصدور قانون مؤقت للمطبوعات والنشر معدل لقانون المطبوعات ساري المفعول خلال العطلة البرلمانية واستمرار العمل بنظام الصوت الواحد الانتخابي ، ورفضها لوجود البطاقة الانتخابية المقدمة من قبل الحكومة الأردنية واشترطت الجماعة للتراجع عن قرارها إلغاء التعديلات الجديدة على قانون المطبوعات وإجراء إصلاحات دستورية وإلغاء نظام الصوت الواحد ووقف التطبيع مع إسرائيل و تغول السلطة التنفيذية وهيمنتها على السلطة التشريعية والاستجابة لإملاءات صندوق النقد الدولي. (الحوراني وآخرون ، ٢٠٠٢، ص٢٢١ ؛ أبو فارس د. ت ، ص١٧٠؛ حمزة منصور ، ١٩٩٨، ص٣٢؛ عريب الرنتاوي وآخرون ، ٢٠١٧ ، ص١٠٩)

ولأن قرار مقاطعة الإخوان المسلمين للانتخابات جاء في مناخ تراجع الانفراج الديمقراطي، فقد شجع عدداً من منظمات المجتمع المدني على ان تحذو حذوها فقررت ثمانية أحزاب من أصل (١٩) حزباً [*١٠] فضلا عن النقابات المهنية واتحاد المرأة الأردنية مقاطعة الانتخابات . (الحوراني وآخرون ، ٢٠٠٢ ، ص١٢١؛ محمد أبو رمان وحسن أبو هنية، ٢٠١٤ ، ص٧٨؛ طالب عوض، ٢٠٠٠، ص٧٦؛ طارق رشاد ، ١٩٩٩، ص٤٥)

وبتاريخ الرابع عشر من تموز ١٩٩٧ أصدرت جماعة الإخوان المسلمين بياناً جاء فيه (إن ما يجري هو إعادة صياغة كاملة تتم بعيداً عن المشاركة الحقيقية للمواطن في صنع القرارات ورسم التوجهات والسياسات ترسخ القناعة بأن التقهقر في الحريات وفي الشورى والديمقراطية وفي فاعلية مؤسسات المجتمع المدني سيستمر وان الدور النيابي يتضاءل أكثر لتغدو المعارضة مجرد رمز في مؤسسة البرلمان والهيكل السياسي لا تؤثر في أي قرار أو تشريع) . (الحوراني وآخرون ، ٢٠٠٢ ، ص١٢٢؛ أبو فارس ، د. ت ، ص١٦٠)

ثم أعلنت (٨٠) شخصية سياسية واجتماعية مقاطعة الانتخابات ترشيحاً وانتخاباً . (الحوراني وآخرون ، ٢٠٠٢ ، ص١٢١ ؛ محمد أبو رمان وآخرون ، ٢٠١٤ ، ص٧٨؛ محمد عبد الكريم بمحافظة ، ٢٠٠١ ، ص٣٥) في بيان وقعته هذه الشخصيات يوم الأحد الموافق السابع عشر من آب ١٩٩٧ وقالت فيه: "ان الواقع الأردني شهد انقلاباً شاملاً على التجربة الديمقراطية تمثل بحل البرلمان بطريقة تتنافى مع التقاليد الديمقراطية . وفرض قانون للانتخابات النيابية عرف بقانون الصوت الواحد وانتهاج سياسة التضييق على الحريات

[*١٠] الأحزاب هم (حزب جبهة العمل الإسلامي ، الإخوان ، حزب المستقبل ، حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) ، حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني ، حزب العمل القومي (حق) ، حزب الجبهة العربية الدستورية، حزب الأنصار العربية ، حزب الحركة القومية الديمقراطية) . ينظر: هاني الحوراني – ايمن ياسين، المصدر السابق ، ص٣٣-١١١.

العامة ، وبعد أن تم تبني الخيار الديمقراطي وعودة الحياة النيابية عام ١٩٨٩ فقد كان تطوراً سياسياً في مسيرة البلاد . وقد تمثل في الإجماع الوطني على النظام الدستوري البرلماني المستند إلى مبدأ الفصل بين السلطات والتلازم بين السلطة والمسؤولية وإقرار قانون الأحزاب السياسية . وإنجاز الميثاق الوطني بمشاركة الاتجاهات في المجتمع الأردني كافة وتحقيق المصالحة الوطنية تلبية لمطلب شعبي عام استجابة من القيادة السياسية لمتطلبات مرحلة جديدة تتجه فيها الدول أو الشعوب إلى التقدم نحو الديمقراطية"، الرأي (جريدة)، العدد ٩٨٤٢ ، ١٩٩٧ ؛ محمد عبد الكريم محافظ ، ٢٠٠١ ، ص٣٥)

وبهذا البيان يسلط الإخوان المسلمون الضوء على نهاية حقبة التحالف المتبادل مع النظام وبدأ الإخوان يمثلون المعارضة في الشارع وليس داخل البرلمان فقط . (Wisam hazimeh, 2015, P.١١٦ ؛ غازي صالح نهار ، ٢٠٠١ ، ص٧١) حددت الجماعة الشروط اللازمة تتراجع عن قرار المقاطعة والمشاركة في الانتخابات وهي :

١- إجراء إصلاح دستوري يضمن الفصل بين السلطات ، وإسناد دور مركز للسلطة التشريعية في التشريع والمساءلة والإشراف .

٢- الاستعاضة عن نظام الصوت الواحد بنظام تصويت حضاري يضمن النزاهة والعدالة لتمكين الناس من التصويت لممثليهم . (وومينع تشين ، ٢٠١٣ ، ص٦٦) .

٣- تحسين الوضع الاقتصادي والتصدي بأشكاله المختلفة وقف جميع الإجراءات غير القانونية من الأحزاب السياسية .

٤- وقف كل محاولات للحد من حرية المواطنين لتعزيز المشاركة العامة في اتخاذ القرارات التي ستؤثر على بقية حياتهم . (أبو فارس ، د. ت ، ص١٦١)

٥- وقف التطبيع مع العدو الصهيوني وإغلاق الأبواب أمام اختراقه .

٦- إلغاء قانون المطبوعات والنشر المؤقت حفاظاً على حرية الكلمة وديمقراطية الصحافة والإعلام . (الخصاونة ، ٢٠٠١ ، ص١٤٩)

٧- وقف كافة الإجراءات التعسفية بحق الأحزاب وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني وإتاحة المجال أمام فعاليات المعارضة السلمية .(Wisam hazimeh, 2015, P.١١٧)

ذكر الإخوان بشكل واضح في بيانهم الدستور والفصل بين السلطات ومن ناحية أخرى يمكن أن يفهم ذلك على انه تهديد للنظام ، لأن الدستور يمنح الملك صلاحيات كبيرة مثل تعيين رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشيوخ ، ودعوة مجلس النواب إلى الانعقاد وتأجيله ، من دون أي مساءلة ، لذلك فإن أي إصلاح دستوري يأخذ من سلطة الملك لصالح البرلمان . (الفرحان ، ١٩٩٧، ص٥٠)

وبناءً على ذلك ظهرت بوادر الاستعداد الحكومي للحوار مع جماعة الإخوان المسلمين بعد اقل من أسبوع على صدور بيان المقاطعة ، إذ اعلن وزير الداخلية عبد السلام المجالي عن بدء اللقاءات مع رموز الإسلاميين ، ورحب بالحوار مع الأحزاب السياسية كافة.(الحوراني وآخرون ، ٢٠٠٢ ، ص١٢٨)

وقد التقى ثلاثة من نواب جبهة العمل الإسلامي مع رئيس مجلس النواب سعيد هايل السرور [*١١] للبحث عن مخرج للأزمة ، وتلا ذلك بعد أيام لقاء بين وفد من قيادة الإخوان وبين رئيس الديوان الملكي الذين شرحوا له موقفهم من المقاطعة ، بينما أكد هو لهم الحرص على ان يكون الحوار مع الحكومة ناجحاً ومثمراً . (الحوراني وآخرون ، ٢٠٠٢ ، ص١٢٨) وبعد لقاءات عدة بين وفود من الأحزاب المقاطعة وبين رئيس الوزراء ، ردت الحكومة بأن الحوار سيكون مع الجميع ، بينما صرح زعيم الإسلامي بأن الحكومة تريد حوار بروتوكولي.

وبعد أيام أسدلت الحكومة الستار ، إذ صرح مصدر حكومي يوم الواحد والثلاثون من آب ان فرص الحوار قد انتهت ؛ لأن مطالب المعارضة غير قابلة للتنفيذ . (الحوراني وآخرون ، ٢٠٠٢ ، ص١٢٨-١٢٩)

رد ناطق رسمي باسم الحكومة موضحاً ان الحكومة ملتزمة بإجراء انتخابات حرة نزيهة في موعدها الدستوري ودافع عن حق الحكومة بإصدار قوانين من منطلق ان السلطة التقديرية في إصدارها تعود إلى مجلس الوزراء .(الحوراني وآخرون ، ٢٠٠٢ ، ص١٢٣ ؛ الدستور (جريدة) العدد ١٠٨٢٨ ، ١٩٩٧)

وبرز الناطق الرسمي صدور قانون المطبوعات والنشر المؤقت الذي كان قد صدر في أيار ١٩٩٧ ، بالنظر إلى " التردي في عمل الصحافة بما كان سيؤدي لو لم يعالج الخلل إلى انهيار قيم المجتمع وإثارة النعرات الطائفية والذهاب بهيبة الدولة ومؤسساتها " ، وان التعديلات التي أدخلت على القانون الأصلي تهدف إلى رفع مستوى الصحافة . (الرأي (جريدة) ، العدد ٩٨٠٨ ، ١٩٩٧)

أما بخصوص قانون الصوت الواحد ، فقد أوضح البيان أن قانون الصوت الواحد ، قانوناً مقراً من قبل مجلس النواب بالأغلبية ، وان ذلك إن دل على شيء فإنما يدل على أنه ليس موضع جدل بالشكل الذي يصوره بيان الجماعة . (الرأي (جريدة) ، العدد ٩٨٠٨ ،

(*)١١ ولد بمدينة المفرق عام ١٩٤٧ ، وحصل على البكالوريوس هندسة مدنية عام ١٩٧٠ من جامعة الرياض، عمل في أمانة العاصمة لمدة أربع سنوات ثم انتقل للعمل في المملكة العربية السعودية مع عدة شركات عربية وعالمية حتى عام ١٩٨١ وفي العام التالي عين عضواً في المجلس الوطني الاستشاري ، وفاز في= =انتخابات ١٩٨٩ إلى نهاية ١٩٩١ ووزير الأشغال العامة والإسكان في حكومة زيد بن شاكر ، وعضو في المجلس الثاني عشر ورئيس مجلس النواب من ١٩٩٤ – ١٩٩٧ ووزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء في ٢٠١١ . مقابلة شخصية للباحثة مع النائب سعد هايل السرور ، عمان ٢ نيسان ، ٢٠١٧ ؛ الدستور (جريدة) العدد ١٠٨٥٤ ، ٨ تشرين الثاني ١٩٩٧ ؛ محمد المصالحة ، المصدر السابق ، ص١٠١.

١٩٩٧) وسعى البيان الحكومي إلى تنفيذ رأي الجماعة فيما يتعلق بعملية السلام وقضايا استقلال القضاء ومحاربة الفساد ، ودافع عن سياسات الحكومة بهذا الشأن .

وخلص البيان إلى القول إن الحكومة على الرغم من أنها درست بيان الجماعة بقلب مفتوح إلاّ أنها غير قادرة على الانفتاح بما ورد فيه من مبررات، وانها تعتقد ان البيان وليد أزمة داخلية في تلك الحركة . (الحوراني وآخرون ، ٢٠٠٢ ، ص١٢٤)

ثانياً – نتائج عملية المقاطعة على الانتخابات:

على الرغم من اتساع نطاق المقاطعة السياسية للانتخابات إلاّ أن تأثيرها المباشر على معدل الاقتراع لم يكن يوازي ما تمثله هذه المقاطعة من نفوذ شعبي، إذ اقتصر التراجع في معدل الاقتراع على نحو (١٢%) من إعداد المسجلين في قوائم الانتخابات ، وهذا واضح من خلال نتائج الانتخابات في عام ١٩٨٩ و١٩٩٣ و١٩٩٧ ، إذ كانت نسبة المقترعين إلى حملة البطاقات الانتخابية (٦٣,٣) ، (٦٧,٥) ، (٥٥,٧) . (الحوراني – ايمن ياسين، ١٩٩٩، ص٢٠٦؛ طالب عوض ، ٢٠٠٠، ص٩٥) وهذه النتيجة لا تنسجم مع ما بشر به النائب همام سعيد[١٢*] أحد أبرز قيادات جماعة الإخوان المتحمسين للمقاطعة في ان يوم الاقتراع سيكون يوماً للتنزه الوطني. (الحوراني وآخرون ، ٢٠٠٢ ، ص١٢٩)

وحصلت قائمة الإخوان المسلمين عام ١٩٨٩ على ما نسبته (١٥,٥%) ، أما في انتخابات ١٩٩٣ حصل على ما نسبته (١٦,١%) وترتفع هذه النسبة إلى (١٧,٩%) عام ١٩٩٧ اذا ما احتسبت أصوات عدد المرشحين الفرديين من جماعة الإخوان المسلمين. (الحوراني – ايمن ياسين ، ١٩٩٩، ص٢١٩؛ الرأي (جريدة) ، العدد ٨٩٢١ ، ١٩٩٧؛ الدستور (جريدة) ، العدد ١٠٨٥٤ ، ١٩٩٧)

ويمكن تفسير هذه النتائج بالحملة الإعلامية التي نظمتها وسائل الإعلام الرسمية للترويج للانتخابات إبان التسجيل والاقتراع والضغط على الأحزاب كي لا تمارس التحريض على مقاطعة الانتخابات ، فضلاً عن أن جولات الملك الحسين [١٣**] في صيف عام

[١٢*] مواليد كفر راعي –جنين عام ١٩٤٤ ، حصل على شهادة الدراسة الثانوية من مدرسة الزرقاء الثانوية عام ١٩٦٠– ١٩٦١ وحصل على الليسانس في الشريعة الإسلامية من كلية الشريعة بجامعة دمشق عام ١٩٦٦ وعمل مدرساً في الكليات العلمية الإسلامية خمس سنوات وحصل على الدبلوم في التربية من الجامعة الأردنية عام ١٩٧٠ ، وعمل معيداً في كلية الشريعة عام ١٩٧١ وحصل على الماجستير في الحديث وعلومه من جامعة الأزهر عام ١٩٧٧ ، بمرتبة الشرف وباشر التدريس في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية منذ عام ١٩٧٧ وحصل فيها على رتبة أستاذ مشارك ، قام بدراسة الأديان المقارنة في جامعة (تنبل في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٧٩، وشغل رئاسة قسم أصول الدين في كلية الشريعة بالجامعة الأردنية لدورتين وصدر له عدد من المؤلفات والتحقيقات التراثية في الحديث النبوي والثقافة الإسلامية والدعوة فيها، وانتخب عضواً في مجلس النواب الأردني عام١٩٨٩. ينظر: احمد تمرين العقرباوي وآخرون، المصدر السابق، ص٢١٣ .

[١٣**] الملك الحسين بن طلال بن عبد الله ثالث ملوك المملكة الأردنية الهاشمية ولد بعمان ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٥ ، وكانت طفولته يسيرة جداً اكمل دراسته الابتدائية في عمان وبعدها درس في كلية فكتوريا في

١٩٩٧ في العديد من محافظة ومناطق المملكة قد ادى دوراً تعبوياً باتجاه المشاركة الشعبية في الانتخابات . (الحوراني وآخرون ، ٢٠٠٢ ، ص١٣٠)

ثالثاً- إيجابيات وسلبيات المقاطعة :

إيجابيات المقاطعة : فقد بين قرار المقاطعة قدرة الحركة على تنظيم نفسها واتخاذ القرارات المهمة على وفق آليات ديمقراطية ، مثل الاستفتاء والعودة إلى الهيئات التشريعية، والتزام الأقلية برأي الأكثرية وممارسة التعددية في الرأي في مخاطبة الرأي العام. (الحوراني وآخرون، ٢٠٠٢، ص١٢٤)

أما سلبياتها منها تهميش دور حزب جبهة العمل الإسلامي الذي من المفترض أن يكون هو واجهة العمل السياسي لجماعة الإخوان المسلمين ولاسيما أن الجماعة ليست مرخصة بصفتها حزباً سياسياً ، وان مجلس شورى الجماعة لم يكن يرغب أن يترك ادارة الصراع بشأن الانتخابات للحزب وأنه عازم على أن يسيطر عليها بنفسه ، وكانت نتيجة ذلك أن أقيل المراقب العام للجماعة وأعضاء مكتبها التنفيذي ، وكانوا صدارة الأحداث بصفتهم المرجعية الرئيسة للحركة الإسلامية ، وربما يفسر ذلك مغزى الاستقالة من قيادة الحزب التي تقدم بها خمسة من أعضاء المكتب التنفيذي بينهم الأمين العام إسحاق الفرحان [١٤*] وأربعة ممن نواب الحزب في البرلمان الأردني ، الذين عادوا في وقت لاحق عند الاستقالة . (الحوراني وآخرون ، ٢٠٠٢، ص١٢٤)

وان عدم المشاركة السياسية الفاعلة في الحياة البرلمانية مخاطر كبيرة على استقرار وأمن الأردن في المدى البعيد ، بالضغط على التيارات والأحزاب السياسية ومنها جماعة الإخوان يمكن ان يحول البعض منها إلى العمل السري أو الى التطرف وربما إلى استخدام العنف وعلى غرار ما حدث ويحدث في عدد من الدول العربية الشقيقة والتي تعاني من

الإسكندرية بمصر ، وبعدها في مدرسة هارو في المملكة المتحدة حيث درس العلوم العسكرية في أكاديمية ساندهيرست العسكرية الملكية وانهى دراسته في عام ١٩٥٢، وبعد مرض الملك طلال بن عبد الله قرر مجلس الأمة الأردني تنحيته عن عرش المملكة الأردنية الهاشمية والتنازل عنها لولي العهد الحسين بن= =طلال يوم =١١ آب ١٩٥٣ وحينها كان عمره اقل من السن القانوني وشكل مجلس وصاية على العرش لحين بلوغه السن القانوني في ٢ أيار ١٩٥٣ثم تتويجه ملكاً على المملكة الأردنية الهاشمية وتوفي في السابع من شباط ١٩٩٩ . ينظر: محمد عماد رديف طالب ، المصدر السابق، ص٨-١٨ ؛ عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج٢، ط٤ ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص٥٤١-٥٤٢ .

[١٤(*)] مواليد عين كام عام ١٩٣٤ ، حصل على شهادة البكالوريوس بالعلوم بامتياز من الجامعة الأمريكية ببيروت عام ١٩٥٧ والماجستير بالعلوم بامتياز في الكيمياء والفيزياء من الجامعة الأمريكية أيضاً عام ١٩٥٨ وماجستير الأدب من جامعة كولومبيا نيويورك عام ١٩٦٢ ، والدكتوراه في التربية من جامعة كولومبيا نيويورك عام ١٩٦٤ وعام ١٩٧٠ عين وزيراً للتربية ووزيراً للأوقاف والشؤون الدينية والمقدسات الإسلامية واحتفظ بهذا المنصب لحين إجراء تغيير وزاري في ٢١ آب ١٩٧٢ ثم عين وزيراً الأوقاف والمقدسات والشؤون الإسلامية في ٢٦ أيار ١٩٧٣ ثم وزيراً للتربية والتعليم وعضواً في مجلس الأعيان عام ١٩٨٩ . ينظر : احمد تمرين العقرباوي ، المصدر السابق ، ص١٥٠؛ إبراهيم الغرايبة ، الإخوان المسلمين في الأردن ١٩٤٦-١٩٩٦ ، عمان ، ١٩٩٧ ، ص٢٢٥ .

أعمال التطرف فيها، ان عدم التفاعل بجدية مع الأحزاب السياسية والتيارات السياسية وعدم اللجوء إلى الحوار العقلاني الهادف والبنّاء يمكن ان يقود إلى التصادم . (نهار، ٢٠٠١، ص٧١)

الخاتمة والاستنتاجات

اتضح لنا ان حضور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية الأردنية عامة والانتخابات البرلمانية بدأ بالتراجع للمراحل الانتخابية التي جرت عام ١٩٨٩ و١٩٩٣ و١٩٩٧، ففي الوقت الذي كان هناك حضوراً فاعلاً لأحزاب إخوان المسلمين في انتخابات عام ١٩٨٩، فإن هذا الحضور بدأ بالتضاؤل عام ١٩٩٣ ووصل إلى درجة القطيعة في انتخابات عام ١٩٩٧، ويعزى هذا الانخفاض في المشاركة السياسية ربما يكون ناتجاً عن ادراك الحكومة الأردنية للتوجهات السياسية لدى الأحزاب والتيارات السياسية في الأردن ، وعلى رأسها إخوان المسلمين التي كانت تتناقض مع توجهات الحكومة ، كما حدث في الانتخابات الأولى التي جرت عام ١٩٨٩، وان موقف الأحزاب من المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية جعلت الحكومة الأردنية تلجأ إلى الديمقراطية المقننة ، والمشروطة بدلاً من الديمقراطية والحرية الكاملة ، فبدلاً من التقدم والانتشار للأحزاب بالانتخابات النيابية اسوة بباقي دول العالم التي تنتهج هذا المنهج في الانتخابات النيابية، شهدت الأردن تراجعاً ملحوظاً للأحزاب السياسية ومنها إخوان المسلمين في هذه الانتخابات، وان الحكومة غير جادة في تعزيز النهج الديمقراطي وتفتقر لسعة الصدر في استيعاب القضايا ومنها الانتخابات النيابية وانها تدير ظهرها للقوى الوطنية عند اتخاذها قرار أو موقف باسم الوطن، ويمكن تفسير هذه النتائج بالحملة الإعلامية التي نظمتها وسائل الإعلام الرسمية للترويج للانتخابات إبان التسجيل والاقتراع، والضغط على الأحزاب كي لا تمارس التحريض على مقاطعة الانتخابات ، فضلاً عن جولات الملك الحسين في صيف علم ١٩٩٧، في العديد من محافظات ومناطق المملكة قد أدت دوراً تعبوياً باتجاه المشاركة الشعبية في الانتخابات .

وإن مقاطعة الأحزاب الأردنية وقوى الإصلاح الوطني والشخصيات السياسية ذات الثقل النوعي أدت إلى ترشيح العشائرية في مجلس النواب الأردني وما عاد النائب نائب أمة، وإنما نائب عشيرة أو منطقة، وهذا ما جعل النائب في خدمة عشيرته والحكومة وهذا ما أكدت عليه الانتخابات لعام ١٩٩٧ بأبعاد الأحزاب السياسية وعلى رأسها إخوان المسلمين وتقريب حزب الدولة الذي أسستها في ١٦ أيار ١٩٩٧ قبيل الانتخابات والذي ساندته بكل قواتها للفوز بهذه الانتخابات على حساب الأحزاب الأخرى وهو حزب الوطني الدستوري ليكون الداعم لها .

المصادر والمراجع

١. إبراهيم غرايبة ، إخوان المسلمين في الأردن ١٩٤٦-١٩٩٦ ، عمان ، ١٩٩٧ .

٢. احمد تمرين العقرباوي وآخرون ، عظماء في التاريخ الأردني وثائق ومنشورات أردنية، ج١ ، عمان ، ١٩٩٦.

٣. احمد سلطان صالح نعمانة ، التجربة الحزبية الراهنة وآثارها في الحياة السياسية الأردنية ما بين ١٩٨٩-٢٠٠٨ " تحليل وتقييم" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، ٢٠١٠ .

٤. إسحاق احمد الفرحان ، مواقف وآراء سياسية في القضايا الوطنية والعربية الإسلامية ، عمان ، ١٩٩٧.

٥. الأمانة العامة لمجلس النواب ، مجلس النواب الأردني الثالث عشر ١٩٩٧-٢٠٠١ .

٦. بسام عميش ، معطيات من تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن ، عمان ، ٢٠٠٨ .

٧. بشار زكي الخصاونة والأحزاب السياسية واثرها في الحياة السياسية في الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠١.

٨. الجريدة الرسمية الأردنية ، العدد ٣٩١٧ ، ١٨ آب ١٩٩٣ .

٩. الجريدة الرسمية الأردنية ، العدد ٤٢٠٤-٤٢١٨ ، ٢٣ تموز ١٩٩٧ .

١٠. الجريدة الرسمية الأردنية، العدد ٢٢٢٩، ٦ أيار ١٩٩٧ .

١١. حمزة منصور ، الحركة الإسلامية في الأردن ، قضايا شرق أوسطية (مجلة) ، عمان ، ١٩٩٨ .

١٢. حمزة منصور ، كلمات ومواقف ، الأردن ، ١٩٩٨ .

١٣. خليل إبراهيم الحجاج ، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية ، عمان ، ١٩٩٧ .

١٤. د. و. ، مجلس النواب ، رقم ١٨٧/٢٩ ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٧.

١٥. الدستور (جريدة) ، العدد ١٠٨٢٨ ، ١٦ تموز ١٩٩٧.

١٦. الدستور (جريدة) ، العدد ١٠٨٥٤ ، ٨ تشرين الثاني ١٩٩٧.

١٧. الرأي (جريدة ، العدد ١٠٧٥، ٢٧/تموز/١٩٩٧.

١٨. الرأي (جريدة) ، العدد ٥٩١٢ ، ٢٧ تشرين الأول ١٩٩٧ .

١٩. الرأي (جريدة) ، العدد ٨٩٢١، ٥ تشرين الثاني ١٩٩٧.

٢٠. الرأي (جريدة) ، العدد ٩٦٤٤ ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٧.

٢١. الرأي (جريدة) ، العدد ٩٨٠٨ ، ١٦ تموز ١٩٩٧.

٢٢. الرأي (جريدة)، العدد ٩٩١٢ ، ٢٧/تشرين أول/١٩٩٧.

٢٣. سامر حجازي موسوعة الشخصيات الأردنية ، عمان، ١٩٩٢.

٢٤. سلطان محمد العطين ، التعددية السياسية في ظل قوانين الانتخابات النيابية في الأردن ١٩٨٩ -٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، عمان ، ٢٠٠٦ .

٢٥.طارق رشاد ، مدخل إلى النظام السياسي في الأردن ، عمان ، ١٩٩٩.
٢٦.طالب عوض ، التحولات الديمقراطية في الأردن ١٩٨٩-١٩٩٩ ، عمان ، ٢٠٠٠ .
٢٧.عبد الحليم مناع أبو العماش ، التحول الديمقراطي في الأردن ١٩٨٩-٢٠٠٥ ، عمان ، ٢٠١٣ .
٢٨.عبد الحليم مناع العدوان ، (التعددية الحزبية السياسية في الأردن – الأحزاب السياسية أنموذجاً)، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (مجلة) ، العراق ، العدد ٣١ ، ٢٠١٢.
٢٩.عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج٢، ط٤ ، بيروت ، ٢٠٠١.
٣٠.عريب الرنتاني وآخرون، تطور الحياة الحزبية في الأردن" دراسة تحليلية"، ١٩٢١– ٢٠١٦ ، عمان ، ٢٠١٧ .
٣١.غازي صالح نهار ، الانتخابات النيابية وظهور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية في الأردن ١٩٩١-١٩٩٧، شؤون اجتماعية (مجلة) ، الإمارات ، العدد ٦٩ ، مج١٨ ، ٢٠٠١ .
٣٢.قانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٧ قانون معدل لقانون المطبوعات . ينظر : الجريدة الرسمية الأردنية ، العدد ٤٢٠٤ -٤٢١٨ ، ١٥ أيار ١٩٩٧ ،.
٣٣.محمد أبو رمان ، الإخوان المسلمون في الانتخابات النيابية في الأردن ، عمان ، ٢٠٠٧.
٣٤.محمد أبو رمان وحسن هنية ، الحل الإسلامي في الأردن ، ط٢ ، عمان ، ٢٠١٤ ، ص٧٨ .
٣٥.محمد المصالحة ، الدليل النيابي المصور لأعضاء مجلس النواب الحادي عشر والثاني والثالث عشر (١٩٨٩-٢٠٠١) ، عمان ، ٢٠٠٣ .
٣٦.محمد سليمان أبو رمان ، نيفين بندقجي ، من الخلافة الإسلامية إلى الدولة المدنية – الإسلاميون الشباب في الأردن وتحولات الربيع العربي ، عمان ، ٢٠١٨ .
٣٧.محمد سمحان ، اعلام وشخصيات من بلادي ، ج١ ، عمان ، ١٩٩٨.
٣٨.محمد عبد القادر أبو فارس، صفحات من تاريخ السياسي للإخوان المسلمين، عمان ، د. ت ، ص١٤٢.
٣٩.محمد عبد الكريم محافظة ، الانتخابات النيابية بين العزوف والإقبال وصفات النائب " دراسة تحليلية للرؤى المطروحة" ، رسالة مجلس الأمة (مجلة) ، مج١٠ ، العدد ٤٢ ، عمان ، ٢٠٠١.
٤٠.مقابلة شخصية للباحثة مع النائب سعد هايل السرور ، عمان ٢ نيسان ، ٢٠١٧ ؛ الدستور (جريدة) العدد ١٠٨٥٤ ، ٨ تشرين الثاني ١٩٩٧
٤١.مؤلف جماعي ، الأحزاب السياسية الأردنية – عرض موجز ، عمان ، ١٩٩٧ .
٤٢.هاني الحوراني – ايمن ياسين ، المرشد إلى مجلس الأمة الثاني عشر ١٩٩٧-٢٠٠١ ، عمان ، ١٩٩٩.
٤٣.هاني الحوراني وآخرون ، دراسات في الانتخابات النيابية الأردنية ، ١٩٩٧ ، عمان ، ٢٠٠٢.

٤٤. هايل مفلح ودعان الدعجة ، التحول الديمقراطي في الأردن ١٩٨٩ –١٩٩٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

٤٥. وومينغ تشين ، دور الانتخابات النيابية في التحول الديمقراطي – الحالة الأردنية ١٩٨٩ –٢٠١٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، ٢٠١٣ .

٤٦. يوسف سلامة حمود المسيعدين التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في الأردن ١٩٨٩–١٩٩٩، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الدول العربية معهد البحوث والدراسات العربية ، مصر ، ٢٠٠١.

47. Wisam Hazimeh, The political surrival of the muslim Brotherhood in Jordan iform participation to Baycatt, International studies, June, 2015.